

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية ؛

وعلى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٤٥٣٣ لسنة ٥٤ ق.ع ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٤/٦/٢٠١٧ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تُرجع أقدمية المستشار/ مسعد محمد عزب حجاج - الوكيل العام بهيئة النيابة الإدارية ، فى وظيفة معاون نيابة إدارية إلى ١٤/٥/٢٠٠٠ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٠ على أن يكون ترتيبه تالياً للأستاذ / صبرى عرابى أحمد عرابى ، وسابقاً على الأستاذ / وليد الهم فضل هيكل .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢١ مايو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى